



٢٩٩٦ ٠٥ ٠٥ ٠٨ ٠٩ ١٧

J.S.C.

التاريخ: ٢٠٠٥/٤/٢٧

معالي السيد / بسام السانكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان - الأردن

DISCLOSURE - JOKB - 8/5/2005

تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نرفق لكم نسخة من التقرير السنوي الثامن والعشرين للبنك الأردني الكويتي متضمنا البيانات المالية ونتائج أعمال البنك لعام ٢٠٠٤. ويأتي هذا التقرير ليعكس صورة الأداء الرفيع والإنجازات المميزة التي حققها البنك في هذا العام ليضيف علامة تفوق جديدة على طريق تطوره ونجاحه.

بلغت أرباح البنك الصافية بعد الضريبة والمخصصات ١٧,٩١ مليون دينار بزيادة ٣٠,٤% عن أرباح عام ٢٠٠٣، وارتفعت حقوق المساهمين (قبل توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٠%) إلى ٨٠,٥ مليون دينار بزيادة ١٨,٥%، ووصل إجمالي الموجودات إلى ٨٨٧,٦ مليون دينار بزيادة ١٧٠ مليون دينار عن عام ٢٠٠٣ وبنسبة نمو ٢٣,٧%، وحقق نشاط التسهيلات الائتمانية نموا قويا بلغ ٤٠,٤% عن العام السابق ليبلغ حجم محفظة التسهيلات المباشرة بالصافي ٤٤٦,٧ مليون دينار.

وكمحصلة لهذه الإنجازات وغيرها، فقد ارتفعت كافة المؤشرات المالية ومعدلات الأداء، وحقت مستويات جديدة غير مسبقة على المستوى المحلي وتعتبر من ضمن أفضل النسب والمؤشرات المعروفة على المستوى الدولي.

ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن بالغ شكرنا وتقديرنا لمساهميننا وعمالنا الكرام وللبنك المركزي الأردني وكل من لهم علاقة بنا لتعاونهم الموصول وثقتهم، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تمكيننا من تحقيق إنجازاتنا وأهدافنا، مؤكداً التزامنا بمواصلة تطوير خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية المميزة، وسعينا المستمر لتعزيز علاقاتنا مع الجميع لما فيه المصلحة المشتركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة



٢٠٠٥
٥١٢
١٢

مستشار التحرير:
د. فهد الفانك

أخبار البنك الأردني الكويتي

السنة السابعة، العدد ٢٩، الربع الثاني ٢٠٠٥

الافتتاحية

آفاق ٢٠٠٥ أيوم في الأفق

جاءت المؤشرات الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤ أفضل مما كان يأمل أكثر المحللين تقاوؤا: النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع الأسعار في بورصة عمان، الرواج في السوق العقارية، إيرادات ونفقات الموازنة، وحجم احتياطي العملات الأجنبية، كلها أعطت قراءات ممتازة. هل نأمل أن يستمر هذا الزخم الايجابي خلال سنة ٢٠٠٥ لم لا؟ إذا لم تحدث مفاجآت اقليمية غير محسوبة، فإن الاقتصاد الأردني سوف يستمر في التحسن، خاصة وأن المنح الخارجية هذه السنة قد تتجاوز ١,٥ مليار دولار، أو ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

على أن تقييم آفاق المستقبل لا يجوز أن يتجاهل بعض المخاطر والأحداث المحتملة، وخاصة عند جيراننا في الشرق والغرب، حيث يحذر الاستراتيجيون من أن الأمور هناك قد تأخذ الاتجاه الخاطيء مما ينعكس سلباً على الأردن.

ماذا إذا سمحت أميركا واسرائيل بإفشال مهمة الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس، مما سيطلق موجة جديدة من العنف؟

وماذا إذا أدت الانتخابات العراقية إلى تهيش بعض شرائح المجتمع وتعثر العملية السياسية، مما يعني ارتفاع وتيرة العنف.

لا يستطيع الأردن أن ينجو من تداعيات الأحداث في فلسطين والعراق، مما يمكن أن يفيض على دول الجوار ومنها الأردن.

التجارب السابقة تدل على أن القيادة الأردنية نجحت في فن إدارة الأزمات، وهي واعية تماماً للمخاطر المحتملة. كما أن الاقتصاد الأردني أثبت قدرة متميزة على الصمود في وجه الهزات، والتعايش مع حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

بشكل عام نستطيع أن نرى الأخطار، ولكننا نؤمن بقدرة الأردن على التعامل معها إذا حدثت، وعلى تجنب ارتكاب أخطاء أو استقراز هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي التغلب على أية صعوبات محتملة.

المحتويات

- آفاق ٢٠٠٥ - أيوم في الأفق.
- الهيئة العامة العادية وغير العادية.
- أخبار البنك وأنجازاته.
- النمو الاقتصادي.



البنك الأردني الكويتي يعقد هيئة عامة عادية وغير عادية

عرض وتحليل مجلة الاقتصاد المعاصر

- الأرباح الصافية ترتفع بنسبة ٤,٣٠٪ وتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٠٪ وأسهم مجانية بنسبة ٢٨٪ ليرتفع رأس المال إلى ٤٠ مليون دينار.
- قيادة البنك تعارض الترخيص لبنوك جديدة. وسياسة رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك التجارية إلى ١٠٠ مليون دينار فالأهم هو حقوق الملكية ولكنها سترفع رأسمال البنك في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.
- نسبة الديون غير العاملة وتغطيتها بالخصصات هي الأفضل في الأردن والمنطقة.

الحديثة والمتطورة وثانيهما يقول أن البنك مصمم على أن يظل أحد فرسان المقدمة المصرفية في الأردن، وربما أبرزهم، على صعيد معايير الإنجاز والتطور ومؤشراتها.

مؤشرات الميزانية

لعل أبرز مؤشرات ميزانية ٢٠٠٤ هو التسهيلات الائتمانية الصافية التي نمت بنسبة عالية بلغت ٤٠,٤٪ لتبلغ ٤٤٤,٧ مليون دينار، وهي حققت هذا النمو في سوق مصرفي ترتفع فيه المنافسة إلى حد لا سابقة له تحت ضغط سيولة مصرفية عالية، وبعد أعوام من جمود الطلب على الائتمان، ومغزى ذلك أن البنك يفهم لغة المرحلة الحالية من التوسع التي يشهدها الاقتصاد الأردني والتي تبشر بالاستمرار والتعمق وأنه يعمل على الاستفادة منها والمساهمة فيها. ولذلك فإن توسع التسهيلات الائتمانية استوعب كامل التوسع في الودائع التي هي خزان التمويل، ووصل إلى حد تفعيل سيولة البنك، فانخفضت هذه من حوالي ٦٧٪ (عام ٢٠٠٣) إلى ٦٠٪ (عام ٢٠٠٤) مقاسة بالنقد في الصندوق ولدى البنوك إلى إجمالي الودائع).

ومن ميزات هذه الاندفاع الائتمانية أنها لم تكن على حساب نوعية القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه. وهذه الميزة تتضح من مظهرين على الأقل. المظهر الأول هو تراجع حصة الجاري مدين من إجمالي التسهيلات الائتمانية من ٢٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٤، وتخفيض حصة الجاري مدين كان أحد أهداف السياسة النقدية والمصرفية في البلد منذ مدة طويلة. أما المظهر

عندما تتوجه إلى حضور اجتماع الهيئة العامة للبنك الأردني الكويتي تشعر بأنك تذهب إلى مناسبة خاصة، متميزة، وحافلة، هي أقرب للتظاهرة، وتتوقع أن تلقى وتسمع هناك أشياء تؤثر في النفس والعين. وقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي العادي هذا العام في قاعة المسرح التابع للبنك والقائم في بناية إدارته العامة، وهذه أول مرة تتمتع فيها هناك، لكن بعد أن خضع المسرح «لإعادة هيكلة» تامة فانبعث منها كالعروس، منسجماً هكذا مع اللمسات المعمارية والاعمارية الراقية التي خضعت لها البناية ذاتها، فأصبحت معلماً جمالياً من معالم العبدلي، وكذلك عنواناً لنهضة البنك الكبيرة التي يرفل فيها منذ أعوام.

وقد عقد اجتماع الهيئة العامة العادية، وأخرى غير عادية، مساء الأربعاء ٢٣ شباط ٢٠٠٥ برئاسة رئيس مجلس الإدارة / الرئيس التنفيذي للبنك السيد عبد الكريم الكباريتي وحضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للبنك السيد محمد ياسر الأسمر، حيث جرى بحث ميزانية البنك عن عام ٢٠٠٤ وتقريره السنوي.

وقبل أن يصل المحلل إلى ميزانية عام ٢٠٠٤ وأرقامها فإنه يكون قد تعرف على المبادرات والانطلاقات المتعددة التي اتخذها البنك، أو يعكف على استكمالها على الصعيد الإداري والتكنولوجي، وكلها تدور حول تحديث وتويع خدماته وتحسين نوعية القائم منها، ومجموعها ينطلق برسالة قوية ذات شقين يقول أحدها أن البنك مصمم على أن يواكب العصر المصرفي في تجلياته

تراجعت بشكل كبير، فانخفضت من ٧٠,٦ مليون دينار إلى ٤٠,٥ مليون دينار، وهذا تراجع يمكن أن يسجل كتطور سلبي ولكن السيد الكباريتي أوضح أنه تراجع مقصود ومرغوب فيه لأن البنك وضع سقفاً لهذه الودائع (هو ٣٠ مليون دينار) مثلما وضع مثلاً سقفاً للتسهيلات الائتمانية التي يقدمها للحكومة، ولأن شركات التصنيف الدولية كانت تعتبر ارتفاع ودائع مؤسسة الضمان تركزاً في الودائع وهو ما يؤثر على تصنيف البنك لديها. ومثل هذه الإجراءات تستهدف تحسين نوعية الميزانية في جانبي المطلوبات والموجودات، وخاصة بالنسبة لمصادر الأموال من ناحية الأمد والديمومة.

ثم الأرباح الصافية

الإنجاز الممتاز الذي أداه البنك عام ٢٠٠٤ كانت حصيلته أرباحاً صافية، بعد الضرائب والمخصصات، بلغت ١٧,٩ مليون دينار، أي بزيادة ٣٠,٤٪ عن عام ٢٠٠٢. وهذا الإنجاز يشير إلى نتائج أعمال البنك في الداخل والخارج (أي مع فرع في الضفة الغربية ووحدته المصرفية في قبرص) وشركائه التابعة. وإذا تحدثنا عن نشاط البنك في الأردن، فإن أرباحه الصافية تكون قد ارتفعت بنسبة ٤٩,٥٪ لتبلغ ١٥,٢٨ مليون دينار، وهذا معناه أن عمل البنك في فلسطين وقبرص لا زال في حاجة إلى تطوير لمجاراة إنجاز فروعه في الأردن. وعلى أساس هذه الأرباح، تقرر توزيع أرباح نقدية على المساهمة بنسبة ٢٠٪.

محفظة اسهم المتاجرة

قبل الانتقال إلى الهيئة العامة غير العادية، يستوقف المحلل في ميزانية عام ٢٠٠٤ أن البنك لا يملك محفظة اسهم للمتاجرة. ورأى بعض المساهمين أن ذلك قد يحرم البنك من الاستفادة من حركات سوق عمان المالي هذه الأيام لأن أسهم المتاجرة هي أسهم قابلة للبيع في أي وقت للاستفادة من أي ارتفاع في سعر الأسهم. وقد أسهب السيد الكباريتي في إيضاح سياسة البنك في هذا المجال، وخلاصة ما قاله هنا هو أن البنك يعتقد أن أسعار بعض الأسهم قد وصلت مداها الأعلى، وهذا يعني، في الخلاصة أيضاً أن البنك يريد أن يحمي نفسه من أي تراجع في أسعار الأسهم، ولذلك صفى محفظته منها، فهو يستطيع بالتالي أن يصون نفسه من المفاجآت. وهذا اجتهاد يجب احترامه، ولكن اجتهادنا يختلف تماماً عنه، ونحن نرى أن ارتفاع أسعار الأسهم في سوق عمان المالي هو جزء أصيل من حركة نهوض

الثاني، وهو أكثر أهمية، فإن صافي مخصص التسهيلات الائتمانية لم يرتفع خلال عام ٢٠٠٤، وفي الواقع إن صافي حركته كانت انخفاضه من ١٤,٥ مليون دينار إلى ١٢,٠ مليون دينار. وحسب أفضل معلوماتنا، فإن مثل هذا التراجع يحصل لأول مرة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، على الأقل خلال الأعوام العشرين الماضية. وقد أدى التطور هنا خلال عام ٢٠٠٤ إلى رد ١,٣٤ مليون دينار من المخصصات إلى الأرباح، أي أن هذه مخصصات عكسية، وهي تعكس، كالعادة كفاءة المتابعة والتحصيل. وحصل شيء مماثل على صعيد الفوائد المعلقة، فقد انخفض رصيدها من ٢,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٣ مليون دينار. في نهاية عام ٢٠٠٤.

ونتيجة هذا الإنجاز على صعيد التسهيلات الائتمانية ومخصصاتها انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات من ٣,٨٪ إلى ١,٣٪، وهذه نسبة غير مسبقة، وهي ليست الأدنى في الأردن فقط بل ربما تكون كذلك في المنطقة كلها أيضاً. وعلى خط مواز ارتفعت نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة من ١١٦٪ إلى ١٩٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٤، وهذه أيضاً نسبة غير مسبقة، ومنغزاهما أن كل قرش اقترضه البنك هو الآن في حصن حصين، فعندما نقول أن تسهيلات البنك الائتمانية قد بلغت ٤٤٦,٧ مليون دينار، فهذا معناه أنها كلها ديون منتجة وحية.

الودائع

المؤشر المركزي الثاني هو إجمالي الودائع التي تشمل ودائع العملاء وودائع البنوك والمؤسسات المالية، وقد ارتفعت بنسبة ١٩٪ لتبلغ ٦٠٠,٦ مليون دينار، وتشكل ودائع العملاء ٨٧٪ من إجمالي الودائع، بينما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة أعلى هي ٢٢,٧٪ لتبلغ ٥٢٢,٥ مليون دينار.

وأجمل ما في هذا المؤشر كان ارتفاع نسبة الودائع التي لا يدفع البنك فائدة عليها من ٢٠,٨٪ (= ١٠٨,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٤) مقابل ١٦,٨٪ (= ٧١,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٣). وجمال هذا المؤشر لا يقتصر على عدم دفع فائدة عليها بل يتجاوزه إلى شيء أهم وهو أن هذا النوع من الودائع يعكس ثقة الجمهور في البنك واطمئنائه إليه حتى يكون أهلاً للإيداع لديه دون بدل.

وفي خط مواز للودائع تسير التأمينات النقدية، وهي ودائع لكل الاعتبارات العملية، وهي قبل ذلك وبعده أقرب ما تكون إلى الودائع دون فائدة، وهي بالتالي مؤشر هام. وقد نمت بنسبة عالية بلغت ٣١٪ لتصل إلى ٩٦,٩ مليون دينار.

تراجع ودائع مؤسسة الضمان الاجتماعي

ولكن ودائع مؤسسة الضمان الاجتماعي لدى البنك



البنك الأردني الكويتي

أفضل بنك في الأردن لعام ٢٠٠٥

اختارت مجلة Global Finance الأمريكية المتخصصة بالبنك الأردني الكويتي كأفضل بنك في الأردن لعام ٢٠٠٥. ويأتي اختيار هذه المجلة واسعة الانتشار والمعروفة على المستوى العالمي كمصدر موثوق للمعلومات المالية وتقييم البنوك والمؤسسات المالية العالمية، تقديراً لتجّاح البنك وإنجازاته ونموه المطرد على مدى السنوات الماضية ولكأنه المرموقة على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً.

ويسعدنا أن نهدي هذا التقدير إلى كافة عملائنا وشركائنا ومساهميننا مؤكدين مواصلة التزامنا بتطوير وتعزيز علاقاتنا معهم، والعمل على طرح المزيد من الخدمات والمنتجات التي تلبي متطلبات نجاح مصالحهم. وسيبقى البنك الأردني الكويتي، وكما هو عهداً دائماً، في خدمة عملائه لتعزيز قدراتهم التنافسية محلياً وخارجياً، كما سيظل شريكاً مالياً ومستشاراً أميناً لهم من خلال التزامه بدعم شبكات الأعمال وترويج الفرص الاستثمارية والتجارية الجديدة. ونؤكد لمساهميننا الكرام استمرار المسيرة على نفس النهج وبذات الحماس وبالمزيد من الجهد ليظل استثمارهم في هذه المؤسسة محل تقديرهم واعتزازهم حاضراً ومستقبلاً.

فلجميع عملائنا ومساهميننا وللبنك المركزي الأردني عظيم الشكر والعرفان على دعمهم الثابت وثقتهم الموصولة ومساهماتهم المقدرة في كل نتائج البنك وإنجازاته.

وتوسع اقتصادي شاملة في الأردن والمنطقة. وأن هذه الحركة لا تزال في شباياها.

مجلس إدارة جديد

قبل الانتقال إلى أعمال الهيئة العامة غير العادية، تم انتخاب مجلس إدارة جديدة. وقد فاز أعضاء المجلس القديم جميعاً بالتزكية.

في الهيئة العامة غير العادية

انتهت الهيئة العامة غير العادية أقرت توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك إلى ٤٠ مليون دينار برسملة كمية من الأرباح والاحتياطيات تعادل ٢٨٪ من رأس المال وتوزيعها على المساهمين كأسهم منحة. وفي موضوع رأس المال، طرح المساهمون سؤالاً أسهب السيد الكباريتي في الإجابة عنه أيضاً. ومؤدى السؤال هو أن البنك الأردني الكويتي قد بدأ مسيرة رفع رأسماله من ٢٠ مليون دينار إلى ٤٠ مليون دينار، وكلاهما كان الحد الأدنى لرأس المال في حينه، بدأها في وقت متأخر لأسباب منها أن سياسة التوزيع لديه كانت تعطي أولوية لتوزيع الأرباح النقدية بالاستناد إلى اعتبارات لا ضرورة للحدوث عنها الآن. وقد وصل البنك الآن إلى عتبة ٤٠ مليون دينار في وقت تجاوزت فيه بنوك كثيرة هذه العتبة ورفعت رساميلها إلى أكثر منها بكثير. في الطريق إلى عتبة مائة مليون دينار. والسؤال هو ما هي توجهات البنك الأردني الكويتي في هذا المجال.

السيد الكباريتي أسهب كثيراً، كما قلنا، في الحديث حول هذا الموضوع، وأورد حيثيات واعتبارات هامة تصلح أن تكون مادة لموضوع مستقل. وخلاصة ما قاله أن المهم ليس رأس المال المدفوع بل حقوق الملكية، وأن زيادة رأس المال يجب أن تكون محكومة بإنتاجية رأس المال. واعترض على زيادة رأس المال الأدنى إلى مائة مليون دينار. وأنهت هذه المناسبة لكي يحمل على ترخيص بنوك جديدة برأسمال مقداره مائة مليون دينار، في وقت تسعى فيه السياسة المصرفية إلى دمج البنوك القائمة معاً. المهم هو ما قاله السيد الكباريتي في الخلاصة وهو أن البنك سيعتمد على زيادة رأسماله فوق ٤٠ مليون دينار بالوسائل المناسبة وفي الوقت المناسب.

الخلاصة

سهم البنك الأردني الكويتي ارتفع من ١.٤٨ دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ١١.٨ دينار في نهاية عام ٢٠٠٤. والمساهمة بين هذين الرقمين تعبر بشكل قد يكون أميناً جداً عن التحول الكبير الذي مر فيه البنك خلال الأعوام الأخيرة تحت قيادة السيد الكباريتي ومجلس الإدارة والمدير العام وبدعم من أجهزة وكوادر متفانية.

مصادر النمو الاقتصادي

الدكتور فهد الضانك

الشائع أن النمو الاقتصادي بمقياس التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى عامل رئيسي هو الاستثمارات الجديدة أي الإضافة الرأسمالية بشكل آلات ومعدات ووسائل نقل وما إلى ذلك. وهذا صحيح جزئياً، ولكن هناك عوامل أخرى تسهم في النمو منها الزيادة السكانية وارتفاع عدد القوى العاملة.

وهي حالة الأردن يقدر أن الإضافات الرأسمالية مسؤولة عن ٥٤٪ من النمو، وأن زيادة السكان مسؤولة عن ٢٢٪ من النمو، وأن ارتفاع أعداد القوة العاملة يزيد النمو بنسبة ٢٣٪.

معنى ذلك أن الإضافات الرأسمالية الصافية أي بعد تنزيل الاستهلاك السنوي بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع ثبات عدد السكان والعمال من شأنها تحقيق نمو اقتصادي في حدود ٤,٤٪ فقط. وأن ارتفاع عدد السكان سواء كان ذلك نتيجة نمو طبيعي أو هجرة من الخارج بنسبة ١٠٪ مع بقاء الإضافات الرأسمالية في حدود ما يكفي لتعويض الاستهلاك، وبقاء القوى العاملة على حالها، من شأنه أن يحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يقارب ٢,٢٪. أما ارتفاع أعداد العاملين بنسبة ١٠٪ دون زيادة في عدد السكان أو الاستثمارات أي بالسحب على العاطلين عن العمل، فإن من شأن ذلك تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي يعادل ٣,٣٪.

بالعودة إلى ما حدث في الأردن خلال عام ٢٠٠٤ نجد أن الاستثمارات الجديدة عوضت عن استهلاك الموجودات الثابتة مع إضافة ما يعادل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن عدد السكان ارتفع بمقدار ٥٪ نصفها زيادة طبيعية ونصفها من اللاجئين العراقيين، والقوى العاملة زادت بمعدل ٥,٢٪.

بتطبيق المعادلة أعلاه نجد أن الاستثمارات أسهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٧٦٪، وأن الزيادة السكانية زادت بنسبة ١,١٥٪، وأن زيادة القوى العاملة أسهمت بمقدار ١,٣٨٦٪ في نسبة النمو وبذلك يكون النمو العائد لهذه التغيرات الثلاثة ٤,٢٪. وحيث أن النمو الاقتصادي الحقيقي كان في حدود ٧,٥٪ كما تقول الإحصاءات، فالتنتيجة أن الفرق البالغ ٣,٣٪ يعود لتحسن الإنتاجية، وهي نسبة عالية، ولا نعتقد أنها قابلة للاستمرار على هذا المستوى، خاصة وأنها كانت قريبة من الحسنة في عام ٢٠٠٣.

٢٧٪ نسبة النمو في أرباح البنك الأردني الكويتي للربع الأول من عام ٢٠٠٥

البنك في المنطقة، إضافة إلى اعتماد أحدث التكنولوجيات والمعدات المصرفية الحديثة لدى البنك والمؤسسات المالية على المستوى العالمي، العلاقات مع رؤية البنك لتدوير الأموال المدخلة ومثلية ذات بعد اجتماعي تتمتع بشركات استراتيجية مع بنك ومؤسسات مالية واستثمارية تعطي نشاطاتها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وشمال أفريقيا، مما سببته في تحقيق رؤية وتوجيهات جلالة الملك بأن يكون الأردن مركزاً مالياً إقليمياً.

وأشار البنك إلى أن تكفؤة المالية والأداء المحلي الرفيع لبيئة البنك في الأردن وإدارته الحسنة تجتهد لتطوير الجهاز المصرفي الأردني وتحسين إمكاناته لتراكمية التطورات والشباب مع الشجرات على الساحة المصرفية الدولية.

وكان البنك قد حقق في عام ٢٠٠٤ مجزية من النجاحات والنجاحات غير المسبوقة على أكثر من صعيد، كان أبرزها تحقيق أرباح صافية بعد الخصم والمخصصات بلغت ١٧,٩١ مليون دينار، وقاد بتوزيع أسهم منحة تعادل ٨,٧٥٠ مليون دينار لتوزيع رأس المال إلى ١٠٠ مليون دينار.

كما قام بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٢٠٪ من رأس المال.

ويذكر أنه تم تعزيز تصنيف البنك الحالي وهو BBB برفع مؤشر قوة المركز المالي للبنك من مستقر إلى إيجابي في الربع الثالث من عام ٢٠٠٤.

عن السيد السيد الكويتي رئيس مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي أن البنك قد حقق في الربع الأول من هذا العام، قد سجلت ١٧ مليون دينار بعد خصم المخصصات بارتفاع ٢٧٪ عن ربح الفترة المماثلة من العام الماضي.

وقد تجاوز إجمالي موجودات البنك ٩,٢٧١ مليون دينار بزيادة ١٧,٨ عما كانت عليه في ٢٠٠٤/١٢/٣١، كما ارتفع رصيد الإيداع والتأمينات إلى ٦,٨٢٠ مليون دينار بنسبة ١٥,٠٪ عن نهاية العام السابق، وحسنت محفظة التسييلات الائتمانية المصرفية بنسبة ١٠,٦٪ عن العام نفسه في نهاية عام ٢٠٠٤. ووصلت إلى ٢١,٢٠٠ مليون دينار من صافي آخر التشغيل، وقد بلغ ٢٠٠٤ مليون دينار بزيادة ١٠,٥٪ عن الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٣. كما حققت حصة البنك من أرباح الشركات التابعة في نهاية الربع الأول حوالي ١٠٠ مليون دينار.

وأشار السيد الكويتي إلى أن هذه النتائج الإضافية للنتائج والإنجازات الرقمية التي حققها البنك في عام ٢٠٠٤ تؤكد قدرته على النمو والتقدم والارتقاء بآفاقه وتطوير مخططاته وخططه وقدرته على المنافسة مع قاعدته محيطة محلياً وخارجياً.

وأوضح السيد الكويتي أن نسبة التمسك بالمصلحة لعام ٢٠٠٤ تجاوزت تلبية العديد من مشاريع التطوير التقني والتخصصي والتسويقي المندرجة إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء وبمديرتي بالبنك إلى مصافه أفضل